المنظمة الدولية للهجرة في العراق

موجز السياسات رقم ٤

مزاولة النساء للعمل التجاري في العراق:
أفكار من التجربة الميدانية للمنظمة الدولية للهجرة

تشرين الأول ٢٠٢٢

Funded by the European Union
USAID FROM THE AMERICAN PEOPLE
german cooperation DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT
Implemented by KFW
Ministry for Foreign Affairs of Finland
KOICA Korea International Cooperation Agency

مقدّمة

ضمن إطار برامجها الخاصة بسبل العيش، وسبل العيش الفردية (ILA) وصندوق تطوير المشاريع (EDF) قامت المنظمة الدولية للهجرة (IOM) في العراق، بدعم عدد كبير من النساء منذ عام ٢٠١٨. وفي إطار برامج صندوق تطوير المشاريع المتنوعة، وخاصة منها صندوق تطوير المشاريع المخصص لرائدات الأعمال والباحثات عن عمل، دعمت المنظمة الدولية للهجرة ٢٩٣ مشروعاً مملوكاً للنساء (من مجموع ١,٥٥٦ مشروع مدعوم) بمنحة مالية قدرها ٤,٢٢٦,٩٥٢ دولاراً أمريكياً، وخلقت ١,٢٥٠ فرصة عمل جديدة، معظمها للنساء. وضمن إطار سُبل العيش الفردية، دعمت المنظمة الدولية للهجرة في الفترة من عام ٢٠٢٠ لغاية تشرين الأول ٢٠٢٢، ٤,٩٥٩ امرأة (إضافة إلى ٨,٧٣٣ رجلاً) بمنح نقدية للمشاريع الصغرى أو التدريب المهني أو التدريب من خلال العمل أو إحالات العمل.

وبعد سنوات من تنفيذ مختلف البرامج المناصرة للمرأة، اكتسبت المنظمة الدولية للهجرة المعرفة، وحددت الدروس المستفادة. وكان ذلك من خلال اختيار رائدات الأعمال في العراق ودعمهنّ من خلال عمليات مختلفة أدت إلى منح الجائزة النهائية والمراحل اللاحقة: مثل عمليات التحقق، وتقديم خطط العمل، وزيارات لجان الاستثمار، ومفاوضات العقود، والتحقق من انجاز مراحل التنفيذ. ومن شأن ذلك أن يسمح للمنظمة الدولية للهجرة بتقديم بعض التوصيات لكل من يدعم مشاريع النساء في العراق. يستخلص موجز السياسات الحالي بعض الدروس المستفادة من عمل المنظمة الدولية للهجرة في العراق.

السِياق

حاولت الأنظمة السابقة في العراق إجراء تغييرات بنيوية في الأدوار المجتمعية التي لعبتها المرأة العراقية ونجحت بذلك في كثير من الحالات، ولكن سرعان ما تراجع ذلك بسبب العقوبات والحروب وعدم الاستقرار. وينسى البعض أو يتناسى أن النساء عام ١٩٨٠، كنّ يمثلن ٤٦٪ من جميع المعلمين، و٢٩٪ من الأطباء، و٤٦٪ من أطباء الأسنان، و٧٠٪ من الصيادلة، و١٥٪ من المحاسبين، و١٤٪ من عمال المصانع، و١٦٪ من الموظفين المدنيين. ويُذكَر أن نسبة النساء العاملات في وزارة النفط عام ١٩٨٠، كانت ٣٧٪ في مجال التصاميم و٣٠٪ في مجال الإشراف على البناء[١]. أما مشاركة المرأة حالياً في سوق العمل فمنخفضة جداً، إذ بلغت مشاركة الإناث في القوى العاملة ٨,٢٪ في عام ٢٠١٩ (مقارنة بنسبة الذكور التي كانت ٦٦,٨٪) مع نسب أعلى قليلاً سجلتها مصادر أخرى[٢] أو ملكية الإناث للشركات بنسبة ٧٪ في استبيان استهدف ١,٠٠٠ مشروع[٣].

وتركزت النسبة القليلة من النساء المنخرطات في القوى العاملة في القطاع العام (ليس الفقيرات والمتعلمات، بل معظمهن من النساء الحضريات) أو في الزراعة غير المأجورة (الفقراء، والأقل تعليماً، ومعظمهن من النساء الريفيات)[٤]. وكانت حصة النساء العاملات في القطاع غير الزراعي منخفضة، بنسبة ١٢٪ عام ٢٠١٢ [٥]. ومن المستبعد جداً أن تحصل المرأة على عمل رسمي في القطاع الخاص في العراق، حيث تمثل النساء أقل من ٧٪ من القوى العاملة[٦].

خلُصت تحليلات سوق العمل التي أجرتها المنظمة الدولية للهجرة بشكل عام[٧]، إلى أن النساء يفضّلن العمل في قطاعات محددة في العراق، تتماشى في الغالب مع أدوارهن الجنسانية. وعلى الرغم من الأعداد الكبيرة للأسَر التي تعيلها نساء في العراق، إلا أن الرجال هم المعيلون. وحسب مصادر المعلومات الرئيسيين الذين أجريت معهم مقابلات، تشمل مشاركة المرأة في الاقتصاد، قطاع الأغذية في الغالب؛ خاصة الحلويات وغيرها من أنواع الأطعمة؛ وقطاع الخدمات بما في ذلك تصفيف الشعر، وصالونات التجميل، والتصوير الفوتوغرافي والخدمات المتعلقة بحفلات الزفاف؛ والنسيج، بما في ذلك الخياطة؛ والتجارة، وخاصة في تجارة الملابس النسائية ومستحضرات التجميل بالتجزئة. وكثيرا ما تنشأ المشاريع النسائية في المنزل. وتنشط المرأة بشكل خاص في قطاعَي الزراعة والثروة الحيوانية، بما في ذلك تربية الماشية وإنتاج الألبان والعسل. أما في المناطق الحضرية، فتميل المرأة إلى العمل عبر الإنترنت أو في التجارة الإلكترونية أو ما شابه ذلك. وتعتبر المشاريع المملوكة للنساء في جميع المحافظات مربحة، بحسب معظم مصادر المعلومات الرئيسيين الذين التقت بهم المنظمة الدولية للهجرة.

١ أمل الشرقي كما ورد في كنعان مكية، العراق: جمهورية الخوف، ١٩٩٨، جامعة كاليفورنيا الصحافة

٢ منظمة العمل الدولية، إحصاءات التوظيف في العراق لعام ٢٠٢٠, https://www.ilo.org/gateway/faces/home/statistics?_adf.ctrl-state=8bzlun6bn_4&local e=EN&countryCode=IRQ #

٣ البنك الدولي، العراق، تقييم مناخ الاستثمار، ٢٠١٢.

٤ كريشنان، ٢٠١٤

٥ البنك الدولي، العراق، تقييم مناخ الاستثمار، ٢٠١٢.

٦ نفس المصدر السابق.

٧ المنظمة الدولية للهجرة، فرص وتحديات سوق العمل، https://iraq.iom.int/news/labour-market-opportunities-and-challenges

التحديات

يمثل **حجم المشروع وموقعه** قيداً كبيراً على النساء في العراق. وحيث يصعب تحديد الأرقام الفعلية بسبب العشوائية العالية، غالباً ما تدير النساء مشاريع صغرى، لا تحتاج موظفين، أو تحتاج إلى موظفَين اثنين فقط. وأظهرت إحدى زيارات لجنة الاستثمار، التي تُعّد الخطوة الأخيرة نحو اتخاذ قرار الموافقة أو عدم الموافقة على دعم مشروع ما بالمنحة، أن حجم المشروع (الذي تم تحديده على الأقل بثلاثة موظفين بموجب صندوق تطوير المشاريع، وعدد أقل بالنسبة لصندوق تطوير المشاريع - النساء) هو أكثر أسباب رفض النساء لذلك المشروع. ويرتبط موقع المشروع ارتباطاً وثيقاً بحجمه، وغالباً ما يكون في المنزل، مما يخلق قيوداً كبيرة من حيث توظيف الأفراد الذين ليسوا من أفراد الأسرة المباشرين؛ وذلك شرط آخر من شروط صندوق تطوير المشاريع؛ أو إدارة مشروع على نطاق واسع. كما أن المانحين يرون أن عدم دعم المشاريع المنزلية، يزيد من العقبات بوجه النساء.

ورداً على سؤال للمنظمة الدولية للهجرة لصالح تحليلات سوق العمل، حول ما الذي يمنع النساء من البدء بمشاريعهن الخاصة أو من البحث عن عمل، أشارت الباحثات عن عمل إلى **ضعف الوصول إلى رأس المال** أو «القضايا المالية» كعقبة رئيسية. ووجدت المنظمة الدولية للهجرة أن مساهمة الرجال المستفيدين من منحة صندوق تطوير المشاريع[٨] تبلغ ضعف مساهمة النساء تقريباً. إذ بلغ متوسط مساهمة النساء المتقدمات لمنحة صندوق تطوير المشاريع - النساء ٥,٠٠٠ دولار أمريكي ضمن خطة توسيع أعمالهن؛ فيما بلغ متوسط مساهمة الرجال ٢٠,٠٠٠ دولار أمريكي[٩]. وحيث أن هناك عوامل أخرى من شأنها أن تؤثر على عمل المرأة، كنوع العمل والمعدات والآلات اللازمة، فإن النساء أقل قدرة على الوصول إلى رأس المال، لا سيّما بالنظر إلى الفرق الكبير في متوسط المبلغ الذي يمكنهن المساهمة به، والفرق الطفيف في المبالغ النهائية الممنوحة من صندوق تطوير المشاريع للرجال والنساء.

وتشير تجربة المنظمة الدولية للهجرة في دعم المشاريع ضمن إطار صندوق تطوير المشاريع إلى **المعرفة** المحدودة التي غالباً ما تتمتع بها النساء حول ممارسة الأعمال التجارية بشكل عام. وذكر موظفو المنظمة الدولية للهجرة الميدانيون، أن النساء يعانين من مشكلات كبيرة في تحديد خطة العمل عند ملئهن استمارات طلب الحصول على منحة صندوق تطوير المشاريع، رغم الدعم الذي يتلقاه مقدمو الطلبات خلال مرحلة تقديم الطلب. لذلك، غالباً ما نجد النساء يطلبن مساعدة أحد أفراد الأسرة، الذين لا دراية لهم بأسعار العناصر المدرجة في خطة العمل؛ الأمر الذي يسبب بعض الارتباك أثناء زيارات لجنة الاستثمار. وقد لاحظت المنظمة الدولية للهجرة على مرّ السنين، وجود ثغرات في المعرفة بمسك الدفاتر والتسويق وغيرها من المسائل ذات الصلة بالمشاريع.

تلعب **الأعراف والتقاليد الجنسانية** دوراً حاسماً في قدرة المرأة على إدارة الأعمال التجارية. وذكر بعض مصادر المعلومات الرئيسيين الذين قابلتهم المنظمة الدولية للهجرة لصالح تحليلات سوق العمل، أن النساء العراقيات لا يعملن. ويعزى ذلك في الغالب إلى العادات والتقاليد السائدة التي تحصر المرأة في دورها المنزلي والتربوي، إلى جانب القيود التي يفرضها الفصل بين الجنسين في المجتمع العراقي. وتؤثر العادات والتقاليد أيضاً على نوع المشروع الذي تعمل فيه المرأة، وعلى ساعات ومحل عملها. كما إن عدم وجود تنوع في أنواع المشاريع النسائية يمثل أحد التحديات الشائعة، بحسب موظفي المنظمة الدولية للهجرة. إذ تنحصر تلك المشاريع في الخياطة أو العناية الشخصية أو إعداد الطعام، كما ذكرنا آنفاً. وتجدر الاشارة إلى احتمال تفشي المنافسة بين المشاريع التي تحدّ فيها المعايير الجنسانية من قدرة المرأة على تطوير قاعدة الزبائن، وفقاً لتقييم أجراه مؤخراً برنامج سبل العيش في العراق[١٠]. إذ خلُص التقييم إلى اعتبار المنافسة عاملاً رئيسياً في الحدّ من الربحية[١١]. عموماً، وبحسب بيانات تقييم سبل العيش الفردية، تكسب النساء أقل من الرجال عند حصولهن على منحة المنظمة الدولية للهجرة: ١٤٣ دولاراً أمريكياً في المتوسط للنساء، مقارنة مع ٢٣٥ دولاراً أمريكياً في المتوسط للرجال. وحيث أن من الصعب تحديد مدى المنافسة وتأثير التشبّع على انخفاض الدخل بين النساء، فإن أسباب مثل هذا الانخفاض تتطلب بالتأكيد دراسة أدق.

ترتبط مسألة **اتخاذ قرار الاستثمار في المشاريع ارتباطاً وثيقاً بالأعراف والتقاليد**، وهي مسألة تمثل بدورها قيداً على النساء، بحسب دراسة أجرتها المنظمة الدولية للهجرة بداية عام ٢٠٢٠[١٢]. وفيما يتعلق بالقرارات المتعلقة بالاستثمار في المشاريع، فإن ٥٥٪ من صاحبات العمل و٤٤٪ من صاحبات المشاريع اللواتي حصلن على منحة صندوق تطوير المشاريع اتخذن قرار الاستثمار بمفردهن، في حين أن ٤٣٪ من صاحبات العمل و٤٧٪ من صاحبات المشاريع اللواتي حصلن على منحة صندوق تطوير المشاريع اتخذن قرار الاستثمار بمساعدة أحد أفراد الأسرة. إضافة إلى ذلك، لم يكن لنسبة ٨٪ من صاحبات المشاريع اللواتي رأي فيما يتعلق بالاستثمار في المشاريع، وهي نسبة أقل إيجابية. وقد عالجت المنظمة الدولية للهجرة ضعف السيطرة على الموارد، من خلال السماح بمساحة ضئيلة لتحويل المنحة - من خلال الدفع على دفعات - ووضع متطلبات صارمة لصرف المنحة. مع ذلك، تبقى مسألة استدامة قدرة المرأة على الاستثمار بحُرّية في المشاريع بعد المنحة ومع مرور الوقت، مسألة مجهولة.

يمثل **عمل المرأة ورعايتها لأسرتها عبئاً مزدوجاً**. لذلك، تفضل النساء المشاريع الصغيرة، أو المشاريع التي يمكن إدارتها من المنزل، أو العمل بدوام جزئي على وظيفة بدوام كامل. وكان تقييم أجري مؤخراً قد خلُص إلى أن العمل بدوام جزئي يعتبر أكثر ملاءمة للمرأة، لتمكينها من تحقيق التوازن بين مسؤولياتها الأسرية (تفضل ذلك ٢٧١ امرأة من

٨ المنظمة الدولية للهجرة، بيانات تقييم سبل العيش الفردية للسنوات ٢٠٢١ و٢٠٢٢، N=٢,٦٢٤

٩ يستند الحساب إلى ٨٨٩ طلباً، منها ١٤٢ للنساء والبقية مملوكة للذكور

١٠ أرتوسو وبريتاري، الصمود في العراق: تقييم أثر مشروع «الوصول الآمن إلى فرص سبل العيش المرنة للنساء الضعيفات المتأثرات بالنزاع في كركوك»، أوكسفام، ٢٠٢٢، https://policy-practice.oxfam.org/resources/resilience-in-iraq-impact-evaluation-of-the-safe-access-to-resilient-livelihood-621367/

١١ نفس المصدر السابق

١٢ المنظمة الدولية للهجرة، تمويل مشاركة المرأة في القوى العاملة ٢٠٢٠، https://edf.iom.int/Publications/View/17

مجموع ٣١٧ امرأة أجريت معهن مقابلات) [١٣]. وبالنظر إلى ٣,٥ أطفال لكل امرأة في عام ٢٠٢٠، رغم الانخفاض الحاد في معدلات الخصوبة[١٤]، يمكن أن يدفع ذلك بالنساء إلى الخروج من سوق العمل.

رغم أن رعاية الأطفال متاحة في العراق، إلا أنها ليست في كل مكان؛ وقد تتردد النساء في الاستفادة من هذه الخدمة. إذ تشير البيانات المستقاة من عام ٢٠٠٧ (أحدث البيانات المتاحة) إلى أن ٧٪ فقط من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٣ و٥ سنوات مسجلون في التعليم قبل الابتدائي (مثل دور الحضانة أو رياض الأطفال) [١٥]. وخلُصَ تقييم أجرته المنظمة الدولية للهجرة إلى أن النساء العاملات في مجال ريادة الأعمال لسنّ بحاجة إلى رعاية الأطفال ولا يواجهن مشاكل في ذلك، مع استثناءات قليلة؛ فيما تركت نساء أخريات رعاية أطفالهن إلى أفراد الأسرة. ومن ناحية أخرى، أبلغت ٣٢٪ من الموظفات اللاتي أجريت معهن مقابلات في الدراسة نفسها عن بعض التحديات[١٦]. وأشارت النتائج المستخلصة من دراسة أخرى أجرتها المنظمة الدولية للهجرة في أربع مناطق حضرية، إلى أن منشآت الرعاية الصحية تعتبر كافية وفاعلة في المناطق التي شملتها الدراسة؛ ويعتبر بعض المشاركين إرسال الأطفال إلى تلك المنشآت أمراً إيجابياً[١٧]. مع ذلك، يتعدى دَور رعاية المرأة إلى رعاية كبار السنّ والمرضى والضيوف، فضلاً عن الأطفال.

وما تزال نتائج الدراسات متناقضة حول أثر التمكين الاقتصادي للمرأة على **العنف المنزلي**[١٨]؛ الأمر الذي يشير إلى حقيقة مفادها أن العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي ما يزال ممكناً؛ خاصة في غياب المناهج التي تعزز من العلاقات المتناغمة القائمة على المساواة، والخالية من العنف بين المرأة والرجل؛ كجزء من مبادرات التمكين الاقتصادي للمرأة[١٩]. وحيث أن المنظمة الدولية للهجرة لم تكتشف حالات العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي؛ على الرغم من وجود آلية ما مؤخراً؛ نظراً للمبالغ الكبيرة التي تمّ صرفها (حوالي ٣٠,٠٠٠ دولار أمريكي) فمن المحتمل أن يكون هناك خطر متزايد للعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي في برامج سبل عيش المرأة.

يدرك أصحاب المشاريع الذكور **دَور التوجهات العامة في قطاع المعونة** في النهوض بالبرامج المراعية للاعتبارات الجنسانية أو المخصصة للنساء فقط؛ وبالتالي «تعيين» أفراد الأسرة الإناث كصاحبات مشاريع، مما قد يؤدي إلى ضعف استهداف المرأة. وسرعان ما تتضح هذه المسألة أثناء الزيارات الميدانية إلى المشاريع، في افتقار النساء إلى المعلومات أو ترددهنّ في التحدث أو تشغيلهنّ في أنواع «غير عادية» من الأعمال، مثل إصلاح الآلات أو الحدادة، والتي عادة ما تكون أعمالاً ذكورية. وفي كثير من الأحيان، يتم تعيين النساء في مشاريع لا تشترط ملكية المرأة، «تحسبّاً» لكون وجود المرأة في المشروع يعطي انطباعاً أكثر إيجابية.

لا يقتصر ضعف أو غياب البنية التحتية وتوفير الخدمات على المناطق التي دمرتها الحرب. حيث يعتبر الآلاف من أصحاب المشاريع الرجال والنساء الذين التقت بهم المنظمة الدولية للهجرة لأغراض تحليلات سوق العمل، إن تقييد الأعمال التجارية يُعّد عائقاً كبيراً. وتشير بعض الأدلة الحالية إلى وجود صلة بين التمكين الاقتصادي للمرأة والإمداد بالكهرباء[٢٠]، إلى جانب بعض النتائج حول التأثير غير المتناسب لكلفة الكهرباء غير الموثوقة على النساء في العراق، من حيث أداء المشروع وفرصه الاقتصادية، وغير ذلك من المجالات[٢١].

وحيث تواجه **النساء العاملات في الزراعة** بعض التحديات المذكورة سابقاً أو معظمها، فإن المعايير الجنسانية تعتبر أكثر صرامة وذات تداعيات واسعة النطاق على حياة المرأة الاجتماعية والمهنية. وما تزال التحديات التي تواجه المرأة في المناطق الريفية غير مستكشفة، فضلاً عن غياب المناهج المناسبة لدعم المرأة في الزراعة.

١٣ منظمة REACH وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، العراق: تقييم توظيف وظروف عمل النساء المتأثرات بالنزاع في القطاعات الرئيسية، ٢٠١٩، https://iraq.unwomen.org/en/digital-library/publications/2020/01/assessment-on-employment-and-working-conditions-of-conflict-affected-women-in-iraq-0

١٤ البنك الدولي، معدلات الخصوبة: إجمالي الولادات لكل امرأة، ٢٠٢٠، https://data.worldbank.org/indicator/SP.DYN.TFRT.IN?locations=IQ

١٥ نفس المصدر السابق

١٦ المنظمة الدولية للهجرة، تمويل مشاركة المرأة في القوى العاملة

١٧ المنظمة الدولية للهجرة، التصورات حول الفرص الاقتصادية للمرأة في المناطق الحضرية في العراق: الدوافع والآليات للتغلب على الحواجز

https://iraq.iom.int/sites/g/files/tmzbdl1316/files/documents/iom-iraq-perceptions-on-womens-economic-opportunities-in-urban-areas-of-iraq-motivations-and-mechanisms-to-overcome-barriers_0.pdf 2019.

١٨ Fernet M.، استكشاف آثار برامج التمكين الاقتصادي للمرأة على العنف المنزلي، أوكسفام، ٢٠١٩، https://oxfamilibrary.openrepository.com/bitstream/handle/10546/620867/rr-womens-economic-empowement-domestic-violence-120919-en.pdf;jsessionid=C4DF1BB78D7010D0A60A10321637B464?sequence=2

١٩ المرجع نفسه.

٢٠ صمد وتشانغ، الكهرباء وتمكين المرأة: أدلة من المناطق الريفية في الهند، ٢٠١٩، https://documents1.worldbank.org/curated/en/112131553786901131/pdf/Electrification-and-Womens-Empowerment-Evidence-from-Rural-India.pdf

٢١ كانبولات ومايز، تمكين المرأة في العراق، ٢٠١٩، https://blogs.worldbank.org/energy/powering-women-iraq

التوصيات

- من المهم دعم المرأة في مجال الأعمال؛ مع الأخذ بعين الاعتبار خلق وظائف مناسبة للنساء. مع ذلك، فإن المنحة وحدها لن تكون كافية، نظراً إلى التحديات التي تواجهها المرأة في العراق. والممارسات الجيدة موجودة، ويمكن استخلاصها من التعلم عبر جميع أنحاء العالم؛ من خلال المدخرات والتدريب والدعم التقني والاستشارات. كما تؤدي الشبكات أدواراً رئيسية في دعم صاحبات المشاريع من مختلف الأحجام، وبشكل خاص منها المشاريع الصغيرة والصغرى.

- يوصى بدعم المشاريع الناشئة، إلى جانب المشاريع القائمة بالفعل.

- من أجل زيادة التنوع بين المشاريع المملوكة للنساء، وإعطاء الأولوية للقطاعات غير النمطية أو الجديدة للنساء، وبالتالي عدم إعطاء الأولوية لقطاع إعداد الطعام، والعناية الشخصية، دون استبعادها. وكثيراً ما تمثل القطاعات التي تعتمد تكنولوجيات جديدة مداخل جيدة لإدماج المرأة. وينبغي أيضاً النظر أثناء التخطيط في المعلومات المتعلقة بتشبع المشاريع، على الأقل بالنسبة للمجالات تدعم القطاعات النسائية المعتادة.

- إدراج توفير خدمات التدريب من خلال العمل عند تمويل المشاريع النسائية ذات الصلة، نظراً لانخفاض فرص العمل ونقص المهارات لدى النساء.

- دعم استخدام رعاية الطفل بين المستفيدين، مع استمرار مناصرة توفير رعاية جيدة للأطفال بالتعاون مع المنظمات الأخرى، إضافة إلى دعم رعاية الطفل في حال عدم توفرها.

- تعمل المرأة في المنزل أيضاً، ضمن سياق تكون فيه المسؤوليات المنزلية غير مشتركة إلى حد كبير. وسيكون من المفيد (إضافة إلى مناهج تعطي سيطرة أكبر على الموارد) إدراج التوعية في الجلسات الارشادية؛ ويمكن أن يحضر تلك الجلسات الزوجان أو صانعو القرار في الأسرة. ويمكن بدلاً من ذلك، التفكير في أساليب التسويق الاجتماعي التي تتناول العادات الاجتماعية والمرأة في الاقتصاد على وجه التحديد.

- أياً كانت المعايير الخاصة بدعم المشاريع المملوكة للنساء، ينبغي لصانعي القرار أن يأخذوا بعين الاعتبار المشاريع النسائية ذات الحجم الأصغر، وقدرة المشاريع النسائية على توظيف أفراد الأسرة، والمواقع في البيئات المنزلية.

- تجذب الدعوات التي تستهدف النساء على وجه التحديد (خاصة عندما تكون مفتوحة للجمهور) المشاريع الذكورية أيضاً. لذا، ينبغي استهداف المشاريع الرجالية والنسائية على حد سواء في وقت واحد، أو اعتماد اجراءات لاستكشاف ملكية المشاريع بشكل أفضل.

- ما تزال معدلات الانجاب مرتفعة في العراق، مما يؤثر سلباً على فرص عمل المرأة وتعليمها. لذلك، يوصى بالعمل مع المنظمات الأخرى والجهات الصحية المعنية، التي تقدم المعلومات أو التوعية بشأن تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية الأساسية، وإدخال هذه المفاهيم في البرامج الأوسع نطاقاً التي تستهدف النساء الأصغر سناً.

- يُعّد النظر في المخاطر التي ينطوي عليها دعم النساء بالمنحة، ووجود استراتيجية لمعالجة العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي أمراً بالغ الأهمية.

- ينبغي فهم دور المرأة في الزراعة بشكل أفضل، بما في ذلك نقاط الدخول للحصول على دعم مخصّص.

- في سياق مثل العراق، يوصى أيضاً بالعمل مع أسَر بأكملها بدلاً من التركيز على النساء فقط. إذ أظهرت تقييمات البرامج في سياقات مماثلة، نتائج إيجابية من حيث تقليل العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي وزيادة الإيرادات من برامج سبل العيش التي تشمل أفراد الأسرة من الإناث والذكور الذين يعملون معاً. وربما تكون زيادة الإيرادات مناسبة بشكل خاص في قطاع الزراعة، حيث تعمل غالبية النساء العراقيات.

- بناء وإصلاح البنية التحتية، التي ستعود بالنفع على الجميع، وخاصة النساء.

المنظمة الدولية للهجرة
وكالة الهجرة التابعة للأمم المتحدة –
بعثة العراق
المكتب الرئيسي في بغداد
مجمع يونامي (ديوان ٢) المنطقة
الدولية – بغداد – العراق

iraq.iom.int
iomiraq@iom.int

@IOMIraq

© المنظمة الدولية للهجرة ٢٠٢٢

لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا التقرير، أو تخزينه بغرض إعادة استخدامه بأي شكل من الأشكال، ولا يجوز نقله بأي شكل أو بأي وسيلة الكترونية أو غير الكترونية، أو تصويره أو تسجيله أو غير ذلك من الاستخدامات بدون موافقة خطّية مسبقة من الناشر.